

---

---

الدولار الأمريكي واليوان الصيني  
وصراع الهيمنة على النظام النقدي العالمي  
الدكتور

شعبان عبده أبو العز المحلاوي  
دكتوراه في الاقتصاد والمالية العامة  
كلية الحقوق جامعة المنصورة

---

---

- ملخص البحث:

ظل الدولار الأمريكي متربعاً على عرش العملات الدولية لفترة طويلة، ولكن هذه الهيمنة على النظام النقدي الدولي أصبحت غير مؤكدة، على الجانب الآخر ظهر اليوان الصيني كمنافس قوي في طريقه لاكتساب أهمية عالمية، يستند إلي اقتصاد قوي، مع قيام حكومة الصين باتخاذ خطوات جادة لتشجيع استخدام اليوان على المستوى الدولي، ويستهدف هذا البحث معرفة مدى قدرة الصين على تدويل اليوان، وتوضيح عيوب النظام النقدي الحالي، وطرح الحلول الممكنة.

*Abstract;*

With the U.S. dollar cross-legged on the throne of the international currency for a long time, but this dominance on the international monetary system has become uncertain, on the other side of the back of the Chinese yuan as a strong competitor on the way to gain global importance, is based on a strong economy, with the Government of China to take serious steps to encourage the use of yuan at the international level, and this research aims to find out the extent of China's ability to internationalize the yuan, and to clarify the disadvantages of the current monetary system, and put forward possible solutions.

- مقدمة:

تتفاوت العلاقات الدولية بين درجات مختلفة من الهيمنة والتوازن؛ فكثيراً ما تتعارض مصالح الدول وتتصادم، وعادة ما تحل مثل هذه

الأمر في إطار أحد نموذجين، الأول هو نموذج الهيمنة، عندما تتمتع إحدى الدول بنوع من النفوذ والتأثير على بقية أعضاء المجتمع الدولي، أو مجموعة منه. والثاني هو نموذج توازن القوي، ويتحقق عندما تتقارب القوي دون تفوق ملحوظ لإحدى الدول. في الحالة الأولى الحل أقرب إلي الإملاء، أما في الحالة الثانية يكون الحل توافقياً وتصالحياً.

تناول الباحثون أسباب الهيمنة والتي تعود عادة إلي التفوق العسكري، أو الاقتصادي أو التكنولوجي. ولقد عرف العالم أمثلة كثيرة للهيمنة، ولعل أهمها الإمبراطورية الرومانية، والإمبراطورية البريطانية، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية. كما تستند أحياناً الهيمنة إلى الريادة الدينية كما يظهر في نفوذ البابا.

تحتاج المعاملات الاقتصادية الدولية شأنها شأن العلاقات الاقتصادية الداخلية إلى وجود شكل من أشكال النقود لتسهيل المعاملات وزيادة كفاءتها. وقد عرف العالم منذ فترات طويلة أشكالاً مقبولة من النقود وخاصة من الذهب والفضة. كان الإسترليني خلال القرن السابق على الحربين الأولى والثانية هو العملة الأكثر رواجاً في التعامل الدولي. وبدأ الدولار الأمريكي يلعب دوراً متزايداً في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الهيمنة النقدية على العالم؛ حيث أصبح الدولار عملة احتياط دولية، وعملة الاستثمارات والتوظيف المالي.

- أهمية موضوع البحث:

لم يكن النظام النقدي العالمي أقل استقراراً، وعرضة للمخاطر مثلما هو عليه الحال اليوم؛ فقطبا النظام النقدي الدولي، اليورو والدولار يتعرضان لمخاطر جمه، الدولار يتعرض لضغوط هائلة نحو الهبوط، سواء كانت هذه الضغوط ناجمة عن تراجع القدرات التنافسية للاقتصاد الأمريكي على المستوى الدولي، أو تلك الناجمة عن السياسات النقدية والمالية الحالية لصانع السياسة الأمريكية. في الوقت الذي يواجه

اليورو أقتسي الاختبارات، والتي ربما إذا ما ساءت الأمور أن تودي به كعملة دولية.

ولما كانت اتفاقية صندوق النقد الدولي تدعو إلى التأكيد على أهمية التوازن في العلاقات الدولية، الأمر الذي لا يتوافر في حالة هيمنة دولة وحيدة على النظام النقدي العالمي. ولقد أثار استخدام عملة وطنية كأساس للمعاملات الدولية انتقادات كثيرة، أهمها أنه يوفر للدولة المصدرة لهذه العملة مزايا الحصول على موارد اقتصادية من العالم بلا مقابل حقيقي بمجرد توفير أوراق نقدية، ومن ثم سوف تكون المنافسة قوية بين الدولار الأمريكي واليوان الصيني لتحقيق الهيمنة النقدية على العالم.

- فرضية البحث:

ظل الدولار الأمريكي متربعاً على عرش العملات الدولية لفترة طويلة، ولكن هذه الهيمنة على النظام النقدي الدولي أصبحت غير مؤكدة إذا ما استمرت الولايات المتحدة في انتهاج نفس السياسات، وعلى نفس الوتيرة الحالية في الإنفاق والاقتراض. وعلى الجانب الآخر ظهر اليوان الصيني كمنافس قوي في طريقه لاكتساب أهمية عالمية، يستند إلى اقتصاد قوي، مع قيام حكومة الصين باتخاذ خطوات جادة لتشجيع استخدام اليوان على المستوي الدولي. ولكن هل هذه الخطوات كفيلة بجعل اليوان ينتهج مساراً ليقطع الطريق على الدولار الأمريكي ودوره كعملة الاحتياطي العالمي السائدة؟.

- إشكالية البحث:

الاقتصاد الصيني اليوم ثاني أكبر اقتصادات العالم، وأحد أهم محركات النمو العالمي، ولقد اكتسب اليوان الصيني في الوقت الحالي أهمية متزايدة في التمويل والتجارة على الصعيد الدولي، ومن المؤكد أن أهميته ستزيد. ولكن هل تستطيع العملة الصينية أن تهيمن على النظام النقدي العالمي بدلاً من الدولار؟ هذه هي إشكالية الدراسة.

- أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى معرفة:
  - الأهمية الاقتصادية لتدويل عملة ما.
  - مقومات الدولة التي تسعى لتدويل عملتها.
  - دور الدولار الأمريكي كعملة دولية.
  - إستراتيجية الصين لتدويل عملتها.
  - مدي حاجة العالم إلى عملة دولية لا تخضع لدولة معينة.
- الدراسات السابقة:

من خلال التتبع والبحث في الكتب وشبكة الإنترنت من أجل التوصل إلى دراسات تتحدث في إطار متقارب من هذه الدراسة فقد تم العثور على الدراسات التالية:

- 1- دراسة مؤسسة بروكينغز 2012، أجراها المؤلفان: إسوار برساد، ولي إبيه، بعنوان، " The Renminbi's Role in the Global Monetary System". وقد استهدفت هذه الدراسة تقييم التطور الذي تحرزه الصين في سبيل تحويل عملتها لعملة دولية، من خلال بحث مقومات الصين وتطور أسواقها المالية، ومرونة سعر صرف اليوان، وتحرير الحساب الرأسمالي.
- 2- دراسة د. محمد إبراهيم السقا 2010، بعنوان "هل يصبح اليوان عملة دولية؟" ونشرت على هيئة سلسلة مقالات بصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، عبر مجموعة أعداد متتابعة، تناولت الدراسة النظام النقدي الدولي الحالي، وحقوق السحب الخاصة كعملة دولية، وأهم عيوبها، والخطوات التي اتخذتها الصين في سبيل تحويل اليوان إلى عملة دولية.
- 3- "الاقتصاد العالمي وتحديات النمو المستدام": تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011، الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، وتناولت الدراسة استمرار هيمنة الدولار

على نظام المدفوعات الدولية، وأثر ذلك على الاقتصاد العالمي، واقتراحات بشأن خلق عملة دولية بعيدا عن الدولار كعملة وطنية.

- خطة البحث:

لاشك أن تدويل عملة ما سيعود بالنفع على الدولة صاحبة هذه العملة، إلا أن هناك مقومات يلزم توافرها في اقتصاد هذه الدولة حتى تنال عملتها ثقة العالم، وهو ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن هل تتمتع الصين بمقومات تجعلها قادرة على تدويل عملتها؟ وما هي خطة الصين لتحقيق هذا الهدف؟ هذا ما سنتعرف عليه بمشيئة الله من خلال هذه البحث، وفق التقسيم التالي:

الفصل الأول: اقتصاديات تدويل العملة.

الفصل الثاني: مقومات تدويل العملة.

الفصل الثالث: الدولار الأمريكي والهيمنة النقدية على العالم والمخاوف من صعود اليوان الصيني.

الفصل الرابع: استراتيجية الصين لتدويل اليوان.

الفصل الخامس: النظام النقدي الدولي الجديد.

والله المستعان

الفصل الأول

اقتصاديات تدويل العملة

النقود عموماً لا تنتج شيئاً بذاتها، ولا يمكن استهلاكها، فهي سلعة تبادلية وليست سلعة استهلاك أو إنتاج، وتتمتع بقبول عام في مجتمع معين. وتؤثر النقود في تطور الحياة من خلال القيام بوظائف على جانب كبير من الأهمية، مثل استخدامها كوحدة لمعرفة قيم السلع والخدمات المختلفة، كما تستخدم كأداة للاحتفاظ بالقيمة لفترات مستقبلية<sup>(1)</sup>.

ولقد استخدمت النقود في جميع الاقتصادات سواء المتقدمة أم المتخلفة، وتقوم النقود بمجموعة من الوظائف والمهام، غير أن أولي

(1) د/ السيد أحمد عبد الخالق: النظرية النقدية، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، 2003، ص 67.

هذه الوظائف وأشهرها هي وظيفتها كوسيط للمبادلة بين أفراد المجتمع وبين المجتمعات بعضها البعض. وأساس هذه الوظيفة هي عملية تخصص كل فرد أو مجموعة من أفراد المجتمع في إنتاج سلعة معينة ثم تبادل السلع المختلفة فيما بينهم باستخدام النقود<sup>(2)</sup>.

ومن المعترف به أن للنقود تأثير فعال وملموس على مختلف الظواهر الاقتصادية الكلية، مثل التضخم، المستوي العام للأسعار، الأجور، البطالة، مستوي التشغيل، والإنتاج. وما يتطلبه ذلك من اتخاذ سياسات اقتصادية أو نقدية أو مالية على المستوي الكلي مما ينعكس ولاشك على كيفية أداء النظام الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

ولما كانت هذه هي وظائف النقود داخل الدولة، فإن تدويل العملة هو قيام النقود بنفس الأدوار، ولكن على المستوي الدولي. ومن ثم يُعرف تدويل العملة بأنه: الاستخدام الواسع النطاق للعملة خارج البلاد الأصلية التي أصدرت العملة، من أجل تسوية المعاملات الدولية بين دول العالم<sup>(4)</sup>. ويعرف أيضاً بأنه استخدام العملة في تقييم وتسوية المعاملات التجارية والمالية عبر الحدود<sup>(5)</sup>.

وإذا حازت العملة ثقة العالم يتم تحويلها إلى عملة احتياط عالمية، وهي العملة التي تحتفظ بها البنوك المركزية لدول العالم ضمن سلة احتياطياتها لتغطية جانب من الإصدار للعملة الوطنية، وكذلك لأغراض التدخل في الوقت المناسب في سوق النقد للدفاع عن عملتها. وفي هذا الصدد هناك عدد لا بأس به من العملات الدولية، أهمها الدولار

---

(2) د/ مجدي محمود شهاب: الاقتصاد السياسي، التحليل الوحدوي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012، ص 16.

(3) د/ السيد أحمد عبد الخالق: النظرية النقدية، مرجع سابق، ص 2.

(4) Definition of 'Currency Internationalization'  
[http://www.investopedia.com/terms/c/currency\\_internationalization.as](http://www.investopedia.com/terms/c/currency_internationalization.as)

(5) Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye: The Renminbi's Role in the Global Monetary System, Global Economy and Development at BROOKINGS, February 2012, P 2.

الأمريكي، اليورو، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، والفرنك السويسري.

تحويل عملة معينة إلى عملة دولية يعطي للدولة صاحبة هذه العملة سطوة نقدية، وسيطرة على مقدرات العالم الاقتصادية؛ ذلك أن هذه العملة تخضع في نهاية الأمر للسياسات النقدية الوطنية في الدول مصدرة العملة، ومن ثم تستفيد دول العملات الدولية اقتصادياً من خلال عدة نواحي كالتالي:

أولاً: عائد الإصدار النقدي.

تصدر الحكومات النقود عن طريق البنك المركزي<sup>(6)</sup>، لكنها لا تتكلف سوي نفقات الورق والطباعة، وتعطي لكل ورقة قيمتها، فهذا دولار، وذاك مائة دولار. ولكن الحكومة أو البنك المركزي لا يوزع هذه النقود مجاناً على المواطنين، وإنما تستخدم الحكومات ما تصدره من نقود في الإنفاق على احتياجاتها المختلفة؛ فأصدار النقود هو نوع من الضريبة الضمنية التي تفرضها الحكومات على الأفراد عند قيامها بالإنفاق<sup>(7)</sup>.

ولا يختلف الأمر في المعاملات الدولية عنه في المعاملات المحلية؛ فالتعامل الدولي يحتاج إلى نقود دولية. ونظراً لأن التعامل يتم بعملة مقبولة دولياً – الدولار مثلاً – فإن مختلف الدول تحتاج إلى الحصول على هذه العملة لتسهيل عملياتها التجارية، كما تحتفظ بجزء منها في شكل أصول لمواجهة المستقبل. الدول صاحبة العملة الدولية لا توزع عملتها مجاناً على الدول الأخرى، بل على تلك الدول أن تكتسبها عن طريق تقديم سلع وخدمات للاقتصاد صاحب العملة الدولية.

(6) تقوم البنوك المركزية بعدة وظائف أهمها إصدار البنكنوت، وقيامها بعمليات البنوك بالنسبة للبنوك الأخرى، والاحتفاظ بحسابات الحكومة، ومراقبة السوق المالية، ولا يشترط لكي يكون البنك مركزياً أن يقوم بكل تلك الوظائف، للمزيد راجع، د/ أحمد بديع بليح: النقود والبنوك، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1997، ص142.

(7) د/ حازم الببلاوي: القوة الناعمة للنظام النقدي الدولي،

وتطبيقاً لذلك فإن كافة الأرصدة الدولارية التي تملكها دول العالم (الاحتياطيات)، أو الأرصدة التي تستعمل يومياً لتسوية المعاملات التجارية، قد تم الحصول عليها مقابل سلع وخدمات صُدرت إلي الولايات المتحدة، أو لتغطية استثمارات أو نفقات قامت بها الحكومة الأمريكية في الخارج<sup>(8)</sup>.

اكتسبت الولايات المتحدة امتياز تاريخي ممثلاً في طباعة عملة الاحتياطيات الدولية الرئيسية، والذي جعلها تتمتع بحق فرض ضرائب مستترة على العالم بقدر ما يحتاج العالم من دولارات لأغراض المعاملات الدولية<sup>(9)</sup>. الأمر ذاته ينطبق على أي عملة تكتسب صفة الدولية، وتستطيع كسب ثقة العالم وهو ما تسعى الصين حالياً إلي تحقيقه.

ثانياً: قيام الدولة مُصدرة العملة الدولية بدور البنك المركزي الدولي.

يتولى البنك المركزي في أي دولة إدارة السياسة النقدية من خلال اتخاذ إجراءات تخفيض وزيادة عرض النقود والائتمان المصرفي على نحو يكفل تحقيق الاستقرار النقدي في المجتمع، ومن أبرز أدوات البنك المركزي في هذا المجال سياسة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، سعر الفائدة، وتغيير نسبة الاحتياطي النقدي<sup>(10)</sup>.

السياسة النقدية إما أن تستهدف سعر الفائدة من خلال استخدام أدوات تؤدي إلي رفع أو تخفيض معدلات الفائدة حسب مقتضيات النشاط الاقتصادي، وعندما يتغير معدل الفائدة ارتفاعاً أو انخفاضاً ينتقل أثر ذلك إلي النشاط الاقتصادي (الطلب الكلي) من خلال ما يسمى قناة معدل الفائدة التي تتولي نقل تأثير خفض أو رفع معدل الفائدة إلي الطلب الكلي، ومن ثم معدلات النمو والتوظيف والبطالة. وقد تستهدف السياسة

(8) د/ حازم الببلاوي: القوة الناعمة للنظام النقدي الدولي، المرجع السابق.

(9) حول انخفاض قيمة الدولار عالمياً ومحلياً: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع 2004، ص 51.

(10) د/ أحمد جمال الدين موسى: النقود والبنوك، مكتبة الجلاء المنصورة، 1997، ص 92.

النقدية كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، ويكون إصدار النقود الجديدة هو أداة تحقيق هذا الهدف<sup>(11)</sup>.

ولما كانت البنوك المركزية تختص وحدها بإصدار العملات المحلية واستخدام السياسة النقدية، فإن البنك المركزي بالدولة صاحبة العملة الدولية يكون بمثابة بنك مركزي دولي، يستطيع استخدام سياساته النقدية، والتأثير بها على النظام النقدي الدولي.

وتطبيقاً لذلك فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي للولايات المتحدة) يعد بمثابة بنك مركزي دولي، حيث قام بإتباع سياسة نقدية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية عقب الأزمة المالية العالمية، بضخ نحو تريليوني دولار في نوفمبر 2008 وهو ما أطلق عليه خطة التيسير الكمي الأولي، في محاولة لدفع مستويات النشاط الاقتصادي للخروج من الكساد. مع خفض معدل الفائدة إلى معدلات تكاد تقترب من الصفر. قيام الولايات المتحدة بطبع المزيد من الدولارات من خلال سياسة التيسير الكمي أدي ذلك إلى انتقال آثار سياسة النقود السهلة إلى خارج حدودها، وأدي بالتالي إلى تسارع نمو السيولة الدولية على نحو لم يسبق له مثيل<sup>(12)</sup>.

ولما كان الاستثمار في أدون وسندات الحكومة الأمريكية لا يقتصر على الأمريكيين وحدهم؛ بل الجزء الأكبر من حاملي هذه الأوراق المالية هم الحكومات والهيئات الأجنبية، خاصة من دول الفائض سواء في اليابان أو الصين أو ألمانيا أو الدول النفطية، فإن خطة البنك المركزي الأمريكي هي شراء سندات الخزنة الأمريكية من حائزيها؛ وبالتالي ضخ مقابل لها من الدولارات الجديدة في الأسواق. ونظراً لأن معظم هذه الأوراق هي في يد الحائزين من دول الفائض فمن غير الطبيعي أن

---

(11) د/ محمد إبراهيم السقا: صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6213 في 2010/10/15.

Monetary policy, Everyone expects inflation, (12)  
[http://www.economist.com/blogs/freeexchange/2010/11/monetary\\_policy\\_3](http://www.economist.com/blogs/freeexchange/2010/11/monetary_policy_3)

مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني 2014 (1343)

ينحصر أثر هذه العمليات على السوق المحلية الأمريكية<sup>(13)</sup>. وبالتالي فإن قيام البنك المركزي الأمريكي باتخاذ سياسة نقدية معينة لا يتأثر بها الاقتصاد الأمريكي فقط، بل يؤثر بها على العالم؛ ذلك أنه - الاقتصاد الأمريكي - صاحب العملة الدولية.

ثالثاً: النمو المعتمد على مدخرات العالم.

وفرة رأس المال تشكل أحد أهم أشكال العلاقات الاقتصادية بين الدول من خلال تحركه عبر الحدود؛ فرأس المال قد ينتقل من دولة لأخرى بغرض الاستثمار المباشر، أو غير المباشر من خلال الاستثمار في شراء الأسهم والسندات، وقد يكون بقصد الإيداع في خزائن المصارف الأجنبية<sup>(14)</sup>.

تنقسم بلدان العالم إلى طائفتين، الطائفة الأولى تشمل الدول الصناعية المتقدمة والدول البترولية، وتتميز بوجود فائض في ميزان مدفوعاتها. والطائفة الثانية تتميز بوجود عجز في موازين مدفوعاتها. ولما كانت العلاقات الدولية تتم بواسطة عملة دولية مقبولة لطرفي التعامل، ومن ثم فإن دول الفائض يكون لديها فائض من العملات الأجنبية الدولية. ويكون أفضل سوق لاستثمار هذا الفائض هي الدولة صاحبة العملة الدولية<sup>(15)</sup>.

والمثال الواضح لهذه الاستثمارات هو الاستثمار المالي الخارجي للدول العربية البترولية، حيث تستثمر الدول العربية ما يجاوز التريليون دولار، والهدف المعلن حول هذه الاستثمارات هو ضرورة تنويع مصادر الدخل والثروة وتخفيف الاعتماد على النفط.

(13) د / حازم الببلاوي: هل تكفي السياسة النقدية لإنقاذ الاقتصاد العالمي؟ جريدة الأهرام، 2010/11/14.

(14) د/ السيد أحمد عبد الخالق: الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1997، ص 47.

(15) د/ السيد عبد المولي: فائض الأموال العربية وإمكانية استثماره في المنطقة العربية، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، العددان الأول والثاني، السنة الخامسة والأربعون، مارس ويونيو 1975، ص 284.

## الفصل الثاني

### مقومات تدويل العملة

تُعرف النقود بأنها وسيلة الإبراء المقبولة من الجميع في نطاق مجتمع معين لسداد الديون والالتزامات الناشئة عن التعاملات. وقيمة النقود ليست ثابتة ولكنها مرهونة بالقوة التي يمنحها إياها المجتمع الذي تتداول فيه<sup>(16)</sup>، ومن ثم فإن للنقود وفق التعريف أربع خصائص رئيسية:

- تقبل النقود من كافة الدائنين والبائعين في نطاق إقليم دولة معينة.
- تقبل النقود للإبراء من أي دين أو لسداد أية نفقات.
- يؤدي منح النقود للغير إلى الانقضاء الفوري والنهائي للدين.
- ترتبها قيمة النقود بالقوة التي يعترف بها لها المجتمع التي تتداول فيه.

هذه الخصائص التي يجب أن تتوافر في أي عملة حتى يمكنها القيام بوظائف النقود، من كونها وسيط للتبادل، ومقياس للقيم ومستودع للقيمة. ويتم تداول هذه الأوراق في داخل الدولة، وتتمتع بصفة الإلزام القانوني<sup>(17)</sup>.

لكل دولة سيادة على إقليمها وشعبها، ومن ثم تعطي لعملتها صفة الإلزام القانوني والقيمة الاسمية للعمليات النقدية التي تصدرها، ولكن هل تستطيع الدولة التعامل بعملتها المحلية خارج حدودها؛ من خلال استعمالها في تسوية المعاملات الدولية؟ بمعنى هل تستطيع أي دولة أن تحول عملتها المحلية إلى عملة دولية؟ تنال ثقة العالم وتتعامل بها الدول، وتدخرها كاحتياطي نقدي، ووسيط للتعامل الدولي.

ليس هناك مشكلة في أن تتحول عملة وطنية إلى عملة دولية، إذا ما كانت تتمتع بالاستقرار النسبي، وإذا كانت السياسات النقدية والمالية للدولة مصدرة العملة تتسم بالحصافة المطلوبة، بحيث ينمو عرض

(16) د/ أحمد جمال الدين موسى: النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 2.

(17) د/ السيد أحمد عبد الخالق: النظرية النقدية، مرجع سابق، ص 102.

العملة بمعدلات تتوافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذه الدولة، ونمو الطلب على العملة في الخارج، بحيث لا تؤدي السياسات المالية إلى نمو الدين العام بمعدلات تتجاوز قدرة الدولة الأم على خدمة دينها بسهولة، وأن تحتفظ هذه الدولة بميزان مدفوعات متوازن نسبياً، أو بعجز مقبول. مثل هذه الشروط تساعد على استقرار القوة الشرائية للعملة الدولية، وتحول دون تدهور معدلات صرفها الحقيقية بالنسبة للعملة الرئيسية في العالم، الأمر الذي يعظم ثقة العالم في العملة الدولية ويقلل المخاطر المصاحبة لاستخدامها<sup>(18)</sup>.

ومن ثم فإنه يلزم لإسباغ صفة الدولية على عملة معينة يجب أن تتوفر مجموعة مقومات تتمثل في التالي:

أولاً: الحجم الاقتصادي للدولة مُصدرة العملة.

إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني وحصصه في التجارة والتمويل العالميين من المحددات المهمة لوضع عملته بين العملات الدولية<sup>(19)</sup>. وتطبيقاً لذلك فقد ظل الدولار على قمة النظام النقدي الدولي، واستمر يلعب دور العملة الدولية حتى اليوم، مستفيداً بالطبع من الوزن الهائل للاقتصاد الأمريكي؛ ذلك أن الاقتصاد الأمريكي يشكل حوالي 20% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و10% من إجمالي صادرات السلع والخدمات<sup>(20)</sup>.

الأمر ذاته ينطبق على اليوان الصيني المستند إلى حجم اقتصاد الصين وأهميتها في التجارة، والمصدر الأول للسلع المصنعة في العالم، وثاني أكبر اقتصاد، ولديها دين عام معتدل، وعجز في الموازنة الحكومية ضئيل مقارنة بالاقتصادات صاحبة العملات الدولية. ثانياً: السياسات الاقتصادية الكلية.

(18) د/ محمد إبراهيم السقا: هل يصبح اليوان الصيني عملة دولية؟ صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6276 في 2010/12/17.

(19) Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye: The Renminbi's Role in the Global Monetary System, Op, Cit, P 53.

(20) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية 2011: مرجع سابق، ص 325.

يجب أن يثق مستثمرو الأصول السيادية لبلد ما في قدرة سياساته الاقتصادية على حماية قيمة العملة من التراجع لاسيما التزامه بالحفاظ على معدل تضخم منخفض، وقدرته على الاستمرار في تحمل الدين العام.

وتطبيقاً لذلك فقد قام البنك المركزي الكويتي بالتخلي عن الارتباط بالدولار الأمريكي والتحول إلى اتخاذ سلة من العملات، مبرراً ذلك بأن انخفاض سعر صرف الدولار كانت له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الكويتي؛ كما ساهم في تراجع القوة الشرائية للدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية باستثناء الدولار الأمريكي مما ساهم في زيادة معدلات التضخم المحلية.

وهو ما تكرر في ارتفاع التضخم في الإمارات وقطر والسعودية وسلطنة عمان، مع بقاء خمس دول خليجية تثبت أسعار صرف عملتها بالدولار. وإزاء ذلك سعت دول الخليج إلى تنويع احتياطياتها واستثماراتها بعملات أخرى. ولعل ما تشهده الأيام من ارتفاع عام في مستوي الأسعار وارتفاع معدلات التضخم في العديد من دول العالم ما هو إلا نتيجة بديهية لتدهور وانخفاض قيمة الدولار (21).

ثالثاً: سعر الصرف المرن.

نظام الصرف الحر هو ذلك النظام الذي تتحدد بمقتضاه أسعار صرف العملات في السوق الدولي على أساس العرض والطلب على تلك العملات؛ فحرية سعر الصرف تعني تحديد مستوي التوازن لسعر صرف العملات يخضع لذات القواعد التي يتحدد بها ثمن أية سلعة، فنمن أية سلعة يتحدد في النهاية بتلاقي قوي العرض والطلب (22). ومن ثم فإنه عادة ما يجري تداول العملات الدولية بحرية وتتحدد قيمتها الخارجية

---

(21) د / مازن أدم: تدهور أسعار صرف الدولار الأمريكي الأسباب والآثار المترتبة عليه، <http://www.almusallh.ly/component/content/article/8-2009>  
(22) د / رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، 2003، ص 184.

حسب قوي السوق، وإن كان ذلك لا يحول تماماً دون تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي(23).

ولما كان سعر الصرف لعملة ما يتم تحديده على أساس اعتبارات كثيرة أهمها مدي قوة الاقتصاد في البلد الذي تتبعه العملة، إذ أن هذا السعر قابل للتعديل حسب قوي العرض والطلب على العملات في البلدان الرأسمالية التي تتبع نظام حرية الصرف، لذا نجد أن قوة العملة في هذه البلدان تعد مقياساً صادقاً للتعبير عن القوة النسبية لاقتصادها، فكلما كان الاقتصاد قوياً وزاد حجم الإنتاج والصادرات ازداد الطلب على عملته(24).

ولكن ما ينبغي التأكيد عليه في هذا المقام هو أنه حتى داخل الأنظمة التي تطبق أنظمة الصرف الحرة؛ فالدولة لا تزال تمارس أشكالاً معينة من الرقابة وذلك عند الضرورة؛ بهدف الحفاظ على استقرار العملة الوطنية الذي هو في الحقيقة حفاظاً على الاقتصاد الوطني في مجموعة. وتلك الأنظمة يطلق عليها أنظمة الصرف المرنة(25).

رابعاً: الحساب الرأسمالي المفتوح.

يجب أن تكون العملة الدولية مقبولة في أداء المدفوعات للشركاء التجاريين والماليين للبلد المعني، مما يقتضي إتاحة تداول العملة بسهولة في الأسواق المالية العالمية، ويصعب هذا الأمر في حالة البلد الذي يفرض قيوداً على التدفقات الرأسمالية، وإذا كانت أسواق الصرف الأجنبي لدية محدودة وخاضعة لرقابة حكومية مباشرة(26).

خامساً: تطور الأسواق المالية.

---

Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye: The Renminbi's Role in the Global (23) Monetary System, Op, Cit, P 56.

(24) د/ السيد أحمد عبد الخالق: النظرية النقدية، مرجع سابق، ص 102.

(25) د / رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 193.

(26) إسوار براساد ولي إييه: هل يسيطر اليوان؟ التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2012، ص 27.

(1348) مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني 2014

يدخل تطور الأسواق المالية في بلد الموطن ضمن المحددات الحاسمة لمكانة العملة الدولية. ومن ثم يجب أن تتسم الأسواق المالية في البلد المعني بالعمق والسيولة؛ أي أن تكون أسواق - وخاصة للسندات الحكومية- فيها أعداد كبيرة من المشترين والبائعين لتوفر أصولاً آمنة، يمكن للمستثمرين الدوليين والبنوك المركزية من بلدان أخرى حيازتها، ومن العوامل المهمة أيضاً حجم الأعمال أو حجم التداول في أسواق السندات المذكورة كأحد مقاييس السيولة<sup>(27)</sup>. وتشمل الجوانب المهمة لتطور الأسواق المالية:

- الأمان: يلزم أن تلقي الورقة المالية قدرًا من الأمان، أي ضمان الحصول على عائد الورقة بطريقة منتظمة، وبحيث يكون انخفاض هذا العائد أو انعدامه أمراً ثانوياً، فضلاً عن الاطمئنان إلى ثبات قيمة الورقة على الأقل وضمان استرداد قيمتها<sup>(28)</sup>.
- السيولة العالية للسوق: التي تعني قدرة السوق على استيعاب كميات كبيرة من الأوراق المالية بسهولة ويسر، كما يقصد بها إمكانية وسهولة التصرف في الورقة في أي لحظة، ودون أن يؤثر ذلك على سعرها. فصاحب الورقة يجب أن يكون في مقدوره أن يستبدل النقود بالورقة في أي لحظة إذا ما طرأ ما يجله راجباً في ذلك، إما حاجته إلى النقود وإما لرغبته في تغيير طريقة أو مجال توظيف أمواله.
- توافر العلانية الكاملة: يتم الإعلان عن الكميات المطلوبة والمعروضة من الأوراق المالية على شاشات الحاسب الآلي المنتشرة في حالة التعامل المخصصة لذلك. وكذا يتم الإعلان عن سعر الورقة المالية، واسم الشركة الوسيطة المنفذة للعملة، حتى لا يجهل أي متعامل حالة

---

Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye: The Renminbi's Role in the Global (27) Monetary System, Op. Cit, P 56.

(28) د/ عبد الفضيل محمد أحمد: وقف التداول في البورصة، دراسة بمناسبة الأزمة المالية العالمية 2008، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية حقوق المنصورة، العدد 46 أكتوبر 2009، ص 4.

السوق. وذلك حتى يستطيع المدخرون اتخاذ قرارات مناسبة عند توظيف أموالهم<sup>(29)</sup>.

وبصفة عامة فإن قيام سوق فعال للأوراق المالية في بلد ما يفترض توافر شروط معينة: اقتصاد منتعش وسياسة اقتصادية رشيدة، أوضاع سياسية واقتصادية وقانونية وضريبية مستقرة، وفرة المدخرات، هيكل متكامل من البنوك والمؤسسات المالية التي تستخدم أساليب فنية متقدمة، فضلاً عن توافر كوادرات فنية ذات خبرة عالية<sup>(30)</sup>. وفي غياب سوق كبير بالقدر الكافي لسندات الدين، لن يتسنى استخدام عملة ما على نحو موثوق في المعاملات الدولية، وإذا لم تتوافر سيولة كافية في أسواق سندات الدين المقومة بالعملة المعنية، لن تصبح العملة جاذبة للأعمال الأجنبية.

في النهاية وبالنظر إلى اقتصادات عملات الاحتياطي - منطقة اليورو، اليابان، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة - نجد أنه ليس هناك ثمة قاعدة ثابتة وسريعة تملّي أي هذه العوامل - مقومات تدويل العملة - مهم أو حتى أساسي؛ فالفرنك السويسري من عملات الاحتياطي العالمية، برغم أن حصص سويسرا في إجمالي الناتج المحلي والتجارة على مستوي العالم صغيرة. علاوة على ذلك كثير من الاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية مثل منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة عليها ديون عامة كبيرة ومتزايدة، الأمر الذي يشكك في استقرارها على المستوي الاقتصادي الكلي، وإن لم يؤثر ذلك على وضع الاحتياطي لعملاتها، على الأقل حتى اليوم.

#### الفصل الثالث

الدولار الأمريكي والهيمنة النقدية على العالم  
والمخاوف الأمريكية من هيمنة اليوان الصيني

(29) اشرف محمد السيد: الإصلاح الاقتصادي وأثره على سوق المال، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 214، ديسمبر 2005، ص 7.

(30) د/ عبد الفضيل محمد أحمد: وقف التداول في البورصة، مرجع سابق، ص 6.

يقوم النظام النقدي الحالي من الناحية الواقعية على أساس الدولار، أي على أساس عملة وطنية تصدر من دولة لها سياساتها الوطنية. ولكن الدولار لم يصل إلي هذه المكانة بين يوم وليلة، وإنما نتيجة تطور طويل؛ حيث تم الاتفاق قبل نهاية الحرب العالمية الثانية على وضع نظام نقدي ومالي دولي يوفر الاستقرار النقدي والمالي في اتفاقية بريتونوودز عام 1944. وقد اتفق على أن تأخذ الدول بنظام أسعار الصرف الثابت؛ على أن تربط كل دولة عملتها بوزن من الذهب. ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسيطر على قاعدة الذهب، فقد ربطت معظم الدول عملاتها بالدولار؛ وبذلك تقفن على المستوي الدولي أن الدولار هو أساس النظام النقدي<sup>(31)</sup>.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم الدول الصناعية محطمة اقتصادياً؛ نتيجة التدمير والخراب المترتب على الحرب؛ على عكس ذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية عند نهاية هذه الحرب في أزهى عصورها، حيث لم تصب أراضيها. وبلغ الناتج الإجمالي الأمريكي عند نهاية الحرب أقل قليلاً من نصف الإنتاج العالمي. وكانت الولايات المتحدة تتمتع بفائض كبير في ميزانها التجاري مع العالم، كذلك أصبحت الولايات المتحدة دائنة لمعظم دول العالم المشاركة في الحرب.

أولاً : مظاهر هيمنة الدولار على النظام النقدي العالمي.

بدأ الدولار يلعب دوراً متزايداً في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ونتيجة لذلك تمتع بنوع من القبول العام في معظم الدول، ليس فقط بالنسبة للدول المحتاجة للاستيراد من الولايات المتحدة بل أيضاً من غيرها لأن الجميع يدرك أن الحصول على الدولار يُمكن من الاستيراد من أي مكان في العالم. ومن ثم أصبح الدولار عملة الاحتياط الدولية، وعملة الاستثمارات والتوظيف المالي الدولي،

---

(31) د/ حازم البيلاوي: الورطة مع الدولار، 2009/4/24 www.hazembeblawi.com

وأصبحت السوق المالية الأمريكية أكبر الأسواق جذباً للمدخرات الخارجية.

(1) الدولار كعملة احتياطيات دولية.

احتياطي النقد الأجنبي هو مجموع الذهب والعملات الأجنبية والسندات الأجنبية التي تمتلكها حكومة أو دولة ما. ويُعد الدولار الأمريكي بمثابة العملة الرئيسية في العالم وأداة الاحتياطي النقدي الأولي في كافة البنوك المركزية<sup>(32)</sup>. يمثل الدولار نحو 61% من الاحتياطيات الرسمية الدولية بالعملات الأجنبية، مقابل 27% لليورو، ونحو 4% لكل من الجنية الإسترليني والين الياباني. ويوضح الجدول التالي تطور نصيب الدولار ضمن العملات الرئيسية للاحتياطيات الدولية.

جدول رقم (1)  
تطور النصيب النسبي للدولار  
ضمن العملات الرئيسية للاحتياطيات الدولية الرسمية  
نسبة مئوية

العملة	2011	2010	2000
دولار أمريكي	60.7	61.5	71.1
يورو	26.6	26.2	18.3
جنيه إسترليني	4.1	4	2.7
ين ياباني	3.8	3.8	6.1
فرنك سويسري	0.1	0.1	0.3
عملات أخرى	4.7	4.4	1.5
الإجمالي	100	100	100

Source; IMF, Currency Composition of Official Foreign  
www.imf.orgExchange Reserves (COFFER)

يشير الجدول إلى أنه على الرغم من أن العملة الأوروبية الموحدة – اليورو- قد تمكنت من تعزيز دورها تدريجياً كعملة احتياطيات دولية على حساب الدولار، فإنها لم تتمكن من زحزحته عن المركز الأول، ولا تزال أقل من نصف نصيب الدولار ضمن إجمالي الاحتياطيات الدولية.

(32) حول انخفاض قيمة الدولار عالمياً: البنك الأهلي المصري، مرجع سابق، ص 53.

الدولار كعملة الاحتياط الرئيسية في العالم، جعل الولايات المتحدة أكبر دولة متلقية لرؤوس الأموال ويكفل لها استمرار الحصول على التمويل الرخيص، حتى ولو تراجع تقييمها الانتماني؛ ذلك أن الامتياز التاريخي الذي اكتسبته الولايات المتحدة ممثلاً في طباعة عملة الاحتياطيات الدولية الرئيسية والذي منحها القدرة على الاقتراض الميسر وبالتالي الإنفاق على نحو يفوق دخلها الحقيقي. وتطبيقاً لذلك فإن المصرف المركزي الصيني بمفرده يحتفظ في خزائنه برصيد يبلغ 1.8 تريليون دولار أمريكي<sup>(33)</sup>.

(2) الدولار كعملة التجارة الدولية.

كان الإسترليني خلال القرن السابق على الحربين الأولى والثانية هو العملة الأكثر رواجاً في التعامل الدولي. كما سيطرت انجلترا بشكل كبير على التجارة العالمية. مع نهاية الحرب العالمية الثانية والحاجة إلى إعمار أوروبا واليابان، زاد الطلب على المنتجات الأمريكية سواء موارد أولية أو سلع استهلاكية و سلع رأسمالية من الآلات ومعدات وغيرها، ومن هنا عرف العالم طلباً غير محدود على السلع الأمريكية وبالتالي على الدولار.

ومن ثم تمتع الدولار الأمريكي بالقبول العام في المعاملات في معظم دول العالم؛ ويعد الدولار عملة التبادل التجاري؛ حيث أن نصف الصادرات العالمية يتم دفع قيمتها بالدولار. يعكس هذا الوضع المميز للدولار هيمنة تلك العملة على نظام المدفوعات الدولية؛ ومن ثم فهو يمثل<sup>(34)</sup>:

- عملة التسعير في الأسواق الدولية للبتروول والبضائع والمعادن.
- العملة الرئيسية لإصدارات الدين الدولية، حيث يمثل الدولار 40% من صافي إصدارات الدين في العالم.

(33) أولريش شيفر: انهيار الرأسمالية، ترجمة عدنان عباس علي، كتاب عالم المعرفة، عدد 371 يناير 2010، ص 204.

(34) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2011، ص 326.

- يمثل عملة مرجعية لكثير من دول العالم التي تتبني نظام صرف ثابت أو شبه ثابت للعملة الأجنبية، وأبرزها دول الخليج.
- يتمتع الدولار بقبول عام في تسوية المعاملات بين دول العالم المختلفة التي لا تدرج عملاتها ضمن العملات القابلة للتحويل.

(3) التحكم في السياسة النقدية للعالم.

في ظل عولمة أسواق النقد وأسواق المال، أصبح الدولار هو المحدد لمستوي أسعار الفائدة على العملات الدولية الرئيسية. فعلي سبيل المثال عندما اتجهت السياسة النقدية الأمريكية إلى الإبقاء على سعر الفائدة الحقيقي لمجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي أقل من 1% في أحسن الأحوال، أبقى البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على اليورو أقل من 1%.

سعر الفائدة المنخفض للغاية مقارنة بباقي دول العالم يتسبب في نقل وتدفق الأموال من الولايات المتحدة، إلى دول تتمتع بسعر فائدة مرتفع كي يتم الاستفادة من فروق العائد، كما يتم استثمارها في أسواق أسهم هذه الدول؛ الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف عملة الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع نتيجة ارتفاع عمليات الشراء على العملة المحلية مقابل بيع الدولار الأمريكي؛ ومن ثم رفع سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي. لهذا قامت دول مثل البرازيل وكوريا الجنوبية وسنغافورة برفع الضريبة على تدفقات رؤوس الأموال كإجراء مضاد لتدفق هذه الأموال للحيلولة دون ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

من ناحية أخرى تؤثر هيمنة الدولار على النظام النقدي الدولي من خلال التأثير القسري على أسعار الصرف لعملات الدول التي تحظى بنصيب كبير في إجمالي الصادرات العالمية، حيث قام مجلس النواب الأمريكي في أكتوبر 2010 بتمرير قانون "الإصلاح النقدي لتحقيق

تجارة عادلة"<sup>(1)</sup>، والذي ينص على فرض ضريبة جمركية مرتفعة على بعض السلع للدول التي لديها عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، وفائض تجاري مرتفع، ولديها احتياطي ضخم من العملات الأجنبية<sup>(2)</sup>.

بطريق غير مباشر تستطيع الولايات المتحدة التأثير على سعر صرف العملات الدولية، حيث أن قيام الولايات المتحدة بطبع المزيد من الدولارات من خلال سياسة التيسير الكمي، أدى ذلك إلى انتقال آثار سياسة النقود السهلة إلى خارج حدودها، وأدى بالتالي إلى تسارع نمو السيولة الدولية على نحو لم يسبق له مثيل. كما أن الأسواق الناشئة التي تحاول ضبط سعر صرف عملتها مقابل الدولار أصبحت مجبرة على مساندة سياسة التوسع النقدي التي يتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي؛ فعندما تقوم تلك البنوك المركزية بشراء الدولار بهدف تهدئة أسعار صرف عملاتها فإنها تقوم بطباعة وضخ المزيد من عملاتها في الأسواق للمحافظة على سعر صرف عملتها<sup>(3)</sup>.

(4) العالم يدخر وأمريكا تستثمر.

تخلت أمريكا عن تقاليد القديمة في الادخار المحلي مفضلة الاعتماد على مدخرات الآخرين، وتحولت من دولة فائض تجاري ومصدره لرؤوس الأموال، إلى دولة عجز تجاري ومستورد لرؤوس الأموال. وأصبح الاختلال في ميزان المدفوعات أمراً مقبولاً في وقت تمول فيه أكبر دول العجز نقص مدخراتها المحلية باستثمارات الآخرين. اعتادت معظم دول العالم على إقراض الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات في كل عام، ففي كل بقاع الأرض دأب العديد من

---

(1) Currency Reform for Fair Trade Act Act

(2) The global economy, How to stop a currency war, <http://www.economist.com/node/17251850>

(3) Monetary policy, Everyone expects inflation, [http://www.economist.com/blogs/freexchange/2010/11/monetary\\_policy\\_3](http://www.economist.com/blogs/freexchange/2010/11/monetary_policy_3)

المصارف المركزية الأجنبية، وصناديق الاستثمار، والمصارف، وشركات التأمين على شراء سندات الدين المصدرة من قبل الحكومة في واشنطن. ولأن المستثمرين الأجانب دأبوا على شراء أسهم الشركات الأمريكية؛ فإنهم بذلك يساعدون الازدهار الاقتصادي الأمريكي، ومن ناحية أخرى يمولون عجز ميزانية الحكومة الأمريكية، ويمنحون الدولار القوة لكي يحافظ على قيمته في أسواق الصرف الأجنبي<sup>(1)</sup>.

وتطبيقاً لذلك فقد ارتفعت معدلات الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية من 84.5% في نهاية عام 2009 إلى نحو 91.2% في نهاية عام 2010، وتشير تنبؤات صندوق النقد الدولي إلي احتمال بلوغه 110% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو نحو 21 تريليون دولار بحلول 2016<sup>(2)</sup>. وأصبح طلب الحكومة الأمريكية للكونجرس بالموافقة على رفع سقف الدين العام من الأمور الاعتيادية؛ ذلك أن عدد المرات التي وافق فيها الكونجرس على رفع سقف الدين العام بلغت 78 مرة منذ عام 1960<sup>(3)</sup>.

وهكذا نجد أن قوة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم لا تعتمد فقط على تفوقها العسكري أو تميزها التكنولوجي؛ وإنما ترجع هذه الهيمنة لكون العالم يستخدم عملتها الوطنية (الدولار) كعملة للتعامل الدولي، ومعظم ثروته المالية هي في أدوات مالية مقومة بالدولار. الأمر الذي ينطبق على أي عملة أخرى تحل محل الدولار.

ثانياً: المخاوف الأمريكية من صعود اليوان الصيني.

الاقتصاد الأمريكي لم يعد له الهيمنة نفسها التي كان يحظى بها عقب الحرب العالمية الثانية، والتي جعلت منه مسيطراً على مقدرات

---

(1) أولريش شيفر: انهيار الرأسمالية، ترجمة عدنان عباس علي، مرجع سابق، ص 204.

(2) Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye: The Renminbi's Role in the Global Monetary System, Op, Cit, P 52.

(3) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2011، ص 322.

الاقتصاد العالمي لسنوات، فالالاقتصاد الأمريكي الذي شكل نحو 54% من إجمالي الناتج العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، انخفض نصيبه المحسوب وفقاً لتعادل القوي الشرائية في عام 2012 ليصل إلي نحو 18.7% فقط، مقارنة بالاقتصاد الصيني الذي ارتفع نصيبه من الاقتصاد العالمي من نحو 3.7% فقط عام 1990 ليصل إلي نحو 15% في عام 2012، ويصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ويتوقع أنه ستجاوز الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2017<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلي أن السنوات الأخيرة شهدت تزايد المخاوف الأمريكية من الصعود الصيني الكبير؛ حيث كشفت إحصائيات مركز الدراسات الأمريكي "pew research center" أن الأمريكيين أصبحوا شديدي التخوف من الصعود الصيني الكبير، ومعظمهم يريدون من القادة الأمريكيين أن يكونوا أكثر حزمًا مع الصين فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والتجارة؛ فطبقاً للإحصائية يري 78% من الأمريكيين أن الديون الأمريكية الكبيرة التي تحتفظ بها الصين تعتبر مشكلة خطيرة، كما يرون أن العجز التجاري المتزايد في مصلحة إحدى القضايا المثيرة للقلق؛ حيث أن فجوة التجارة الأمريكية مع الصين اتسعت لتسجل نحو 280 مليار دولار عام 2011<sup>(2)</sup>.

بالرغم من أن الصين حالياً هي ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية وثالث أكبر سوق لصادراتها وأكبر مصدر لوارداتها، وعلى الرغم أيضاً من كونها من أكبر المستثمرين في سندات وأذون الخزانة الأمريكية والتي وصلت إلي نحو 1.2 تريليون دولار بنهاية عام 2012، ومع ذلك يبقى الصعود الصيني مصدر قلق لكثير من صانعي

---

(1) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2013: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2013، ص 387.

(2) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2013: المرجع السابق، ص 386.

السياسة الأمريكية، حيث اتهم هؤلاء الصين بممارسة سياسات تجارية غير عادلة ومنها تقديم الدعم للمنتجين<sup>(1)</sup>.

من ناحية أخرى تطالب الإدارات الأمريكية المتلاحقة بضرورة قيام الصين بإعادة تقييم سعر صرف اليوان لأن ذلك ينعكس سلباً على الاقتصاد الأمريكي؛ وفي عام 2010 واصلت الحكومة الأمريكية ضغطها على الصين كي تحد من انخفاض اليوان، وهو الأمر الذي أثمر عن قيام الحكومة الصينية بالتقليل من ربط عملتها بالدولار الأمريكي بشكل جزئي في يونيو 2010 مما رفع قيمة اليوان تقريباً بنسبة 2% أمام الدولار الأمريكي، إلا أن ذلك لم يكن كافياً بالنسبة للحكومة الأمريكية<sup>(2)</sup>. وإذا كان الدولار هو العملة الدولية، فإنه لم يعد فقط وسيلة التبادل الدولي، بل أصبح مظهر الثروة المالية بمختلف أدواتها المالية. ومن ثم طوعت أمريكا قطاعها المالي حتى أصبح أكبر وأعرق القطاعات المالية تنوعاً في العالم، وبالتالي أصبح أكبر سوق جاذبة للثروات المالية؛ فالجميع يتسابق لشراء أوراق مالية بالدولار، وتقدر استثمارات الصين بالدولار بحوالي تريليون ونصف التريليون دولار، وللدول الخليجية مثلها<sup>(3)</sup>.

وتركز أهم خطوات واشنطن للحفاظ على قوتها ومكانتها على مستوى العالم، من خلال دفع الاقتصاد الأمريكي الذي يمر بأزمة عاصفة لم يشهدها منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، ومن ثم فقد ركزت الاستراتيجية على ضرورة تحقيق انتعاش اقتصادي واسع، وخفض العجز المالي، حيث توسعت في الإصدار النقدي بلا غطاء إنتاجي أو ذهبي، وتطبيقاً لذلك نما المعروض النقدي من النقود وأشباه النقود في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة وغير متناسبة مع

(1) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2013: المرجع السابق، ص 386.

(2) Currency wars, Fumbling towards a truce

(2)

<http://www.economist.com/node/17252006>

(3) د/ حازم البيلاوي: القوة الناعمة للنظام النقدي الدولي، مرجع سابق.

معدل نمو الاقتصاد، حتى وصل إلى 9.4% في عام 2008، في حين لم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نحو 0.4% في العام نفسه(1).

#### الفصل الرابع

##### استراتيجية الصين لتدويل اليوان

الاقتصاد الصيني اليوم ثاني أكبر اقتصادات العالم، وأحد أهم محركات النمو العالمي؛ فحصته تتراوح الآن بين 10% و15% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. كما أنه ساهم بحوالي الربع في نمو الناتج المحلي العالمي عام 2011. ولكن من بين عملات أكبر ستة اقتصادات في العالم، لا يزال اليوان الصيني هو العملة الوحيدة التي لا تتداول بسهولة ولا تُقبل على مستوي العالم، أي أنها ليست عملة صعبة(2).

إلا أنه في الآونة الأخيرة اتخذت حكومة الصين خطوات لتشجيع استخدام اليوان على المستوي الدولي، ونظرا لحجم اقتصاد الصين وحصصها المتزايدة في الناتج والتجارة العالميين، تنبئ هذه الخطوات بتزايد دور اليوان في التمويل والتجارة على المستوي الدولي. ولكن ما هو احتمال تحول اليوان إلى عملة دولية؟ وما هي الخطوات التي قامت بها السلطات النقدية الصينية في هذا الاتجاه؟.

ذكرنا أعلاه أنه يلزم لإسباغ صفة الدولية على عملة معينة يجب أن تتوافر مجموعة من المقومات، تتمثل في الحجم الاقتصادي للبلد المعني، والسياسات الاقتصادية الكلية، وسعر الصرف المرن، والحساب الرأسمالي المفتوح، ومدى تطور الأسواق المالية. ومن ثم يلزم تقييم

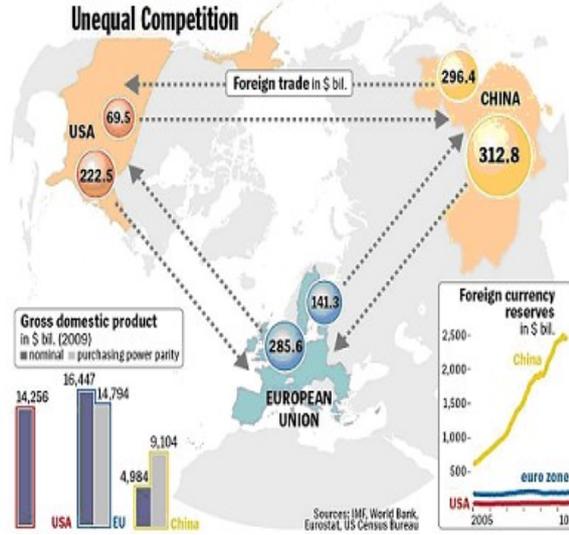
---

(1) عمرو عبد العاطي: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، <http://www.siyassa.org.eg>

(2) Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye: The Renminbi's Role in the Global Monetary System, Op, Cit, P 3.

التطور الذي تحرزّه الصين في كل هذه الأبعاد، حتى يمكننا الحكم على قدرتها على تدويل اليوان.  
أولاً: الحجم الاقتصادي للصين.

يعرف الجميع حجم الصين وأهميتها في التجارة العالمية، فالיום تبلغ حصتها في التجارة العالمية للسلع 10% مقابل 4% منذ عقد مضي، وتربطها علاقات واسعة النطاق مع اقتصادات العالم من خلال الروابط التجارية، وتمتلك أكبر احتياطي نقدي من العملات والذهب على مستوى العالم؛ واحتلت المركز الأول كأكبر مُصدر على مستوى العالم وفقاً لإحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2009، حتى بعد الأزمة المالية العالمية استمرت الصين في تحقيق النمو. ويوضح الرسم التالي تصور عام عن حجم التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009.



المصدر : [www.ecpulse.com/ar/studies/2010/12/15](http://www.ecpulse.com/ar/studies/2010/12/15)

ويظهر من الرسم السابق الاختلال الواضح في حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات النمو السريعة التي حققتها الصين في السنوات الماضية تسببت في زيادة الطلب الصيني بصورة كبيرة على مصادر الطاقة مثل البترول والفحم، حتى أصبح حجم الطلب الصيني الكبير محركاً لأسعار الطاقة العالمية؛ فطبقاً للوكالة الدولية للطاقة استطاعت الصين تخطي الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 لتصبح أكبر مستخدم للطاقة في العالم على الرغم من أن استخدام الصين للطاقة لم يكن يتجاوز نصف الاستهلاك الأمريكي للطاقة في بدايات العقد الماضي<sup>(1)</sup>.

ولما كان للصين هذه القوة الاقتصادية فقد سعت كخطوة أولى على طريق تدويل اليوان بتشجيع إتمام التجارة الدولية باليوان، وقد زادت

(1) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2013: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2013، ص 390.

وتيرة هذه العملية في يونيو 2010 عندما مددت الصين برنامج التسويات التجارية باليوان إلى جميع بلدان العالم والبلديات الصينية، حيث سمحت بعمل فواتير الواردات والصادرات وتسويتها باليوان<sup>(2)</sup>. ومن ثم فقد تم تسوية 17% من التجارة العالمية للصين باليوان خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2010، مقارنة مع أقل من 1% عام 2009<sup>(3)</sup>.

نخلص إلى أن الصين أصبحت أكبر مستورد للنفط، وأكبر منتج للذهب في العالم، ويعد تسعير النفط والذهب كسلعتين هامتين على المستوي الدولي من أهم دعائم تدويل الدولار، وفي حال التسعير باليوان ستكون خطوة هامة جدا في طريق تدويل اليوان. كما دخلت الصين في اتفاقية مبادلة للعملات مع منطقة اليورو، وهو ما سيؤدي إلى زيادة التجارة والاستثمار بين الصين وأوروبا دون الحاجة إلى التحويل إلى الدولار كوسيط للتعامل، وتعد وسيلة هامة لتعزيز التجارة الأوروبية الصينية<sup>(4)</sup>.

ثانياً: تحرير الحساب الرأسمالي للصين.

إن أحد المكونات الأساسية لنجاح عملية تدويل اليوان تعتمد بصورة كبيرة على استراتيجية الصين فيما يتعلق بحساب رأس المال في ميزان المدفوعات الصيني؛ بحيث تكون تحركات رؤوس الأموال بكافة أشكالها دون أي قيود تحد من حركتها من وإلى الصين باليوان، وذلك لتمكين المستثمرين من كافة أنحاء العالم من تكوين محافظ مالية بأدوات الدين الصينية، وبمعدلات مناسبة للعائد، فضلاً عن وجود نظام مصرفي

---

(2) روبرت كوكسون وجيف دابر: الصين تسعى إلى تدويل الرمنبي لمنافسة الدولار في سوق التمويل، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6281 في 2010/10/22.

(3) <http://theeconomiccollapseblog.com/archives/how-china-can-cause-the-death-of-the-dollar-and-the-entire-u-s-financial-system>

(4) Michael Snyder; 9 Signs That China Is Making

A Move Against The U.S. Dollar on October 17th, 2013

<http://theeconomiccollapseblog.com/archives/9-signs-that-china-is-making-a-move-against-the-u-s-dollar>

متقدم يسمح لغير المقيمين بالاحتفاظ بالمودعات بكافة أشكالها باليوان كعملة مودعات في البنوك الصينية لغير المقيمين داخل الصين وكذلك خارج الصين.

ويأتي السؤال هنا حول ما إذا كانت الصين تفتح حسابها الرأسمالي في الوقت الراهن. بالرغم من الضوابط الرأسمالية المكثفة التي لا يزال معمولاً بها في الصين، يجري في الوقت الراهن إلغائها على نحو تدريجي مع توخي الحذر. ونتيجة لذلك شهدت التدفقات الداخلة ارتفاعاً حاداً على مدار العقد الماضي؛ مما يعكس الإقبال على الصين كوجهة للاستثمار الأجنبي، كذلك سجلت التدفقات الخارجة نمواً ملموساً، وباختصار يزداد الحساب الرأسمالي للصين انفتاحاً بالقيم الفعلية<sup>(5)</sup>.

ظل النظام التجاري الصيني على مدار عدة عقود يخضع لإجراءات صارمة فيما يتعلق باستخدام اليوان الصيني في تسوية المعاملات التجارية، ذلك أن الشركات المسموح لها بأن تسوي معاملاتها باليوان لابد وأن تحصل أولاً على موافقة البنك المركزي الصيني، وليست كل الشركات الصينية مؤهلة للحصول على هذا الترخيص<sup>(6)</sup>.

ومنذ ديسمبر 2008 قامت الصين بتوقيع عدة اتفاقيات للترتيبات المتبادلة مع إندونيسيا، وجنوب إفريقيا، وكوريا، وماليزيا، وروسيا البيضاء، والأرجنتين، بحيث تسمح هذه الاتفاقيات لهذه الدول بتحويل عملاتها إلى اليوان، وتسمح الصين لتلك البنوك المركزية بأن تقوم ببيع اليوان الصيني للمستوردين في تلك الدول؛ لتمكينهم من استيراد السلع الصينية باليوان؛ ذلك أن تسوية المعاملات التجارية باليوان تعد أكثر مناسبة لكل من الشركات الصينية والشركات الأجنبية شركاء الصين في التجارة، حيث يساعد ذلك الشركات الأجنبية على التقليل من نفقات المعاملات التي تتحملها من جراء تحويل عملتها المحلية إلى الدولار

(5) إسوار براساد ولي إبيه: هل يسيطر اليوان؟ مرجع سابق، ص 27.  
(6) د. محمد إبراهيم السقا: هل يصبح اليوان الصيني عملة دولية؟ (2)، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6283، الصادر في 2010/10/24.

الأمريكي، ويساعد كذلك الشركات الصينية على التقليل من مخاطر تقلبات معدل صرف الدولار<sup>(7)</sup>.

كما تم في أكتوبر 2013 عقد اتفاقية بين البنك المركزي الصيني والبنك المركزي الأوروبي في منطقة اليورو، والذي يدير السياسة النقدية لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك بإيداع البنك المركزي الصيني 350 مليار يوان (57 مليار دولار) في البنك المركزي الأوروبي، بمقتضاها يمكن للشركات الأوروبية تسديد مشترياتها باليوان دون الحاجة إلى الدولار، ويمكن للشركات الصينية شراء السلع والخدمات من منطقة اليورو والدفع باليوان، كما يمكن لأوروبا الاقتراض والاستثمار بالعملة الصينية<sup>(8)</sup>.

الأمر الذي جعل اليوان ينضم إلى صفوف العملات الأنشط تداولاً، حيث تضاعف حجم التداول، وقفز إلى المركز التاسع في سبتمبر 2013 بزيادة حجم التداول اليومي ليبلغ 120 مليار دولار، بعدما كان في المركز 17 قبل ثلاث سنوات، بحجم تداول 34 مليار دولار<sup>(9)</sup>.

ثالثاً: تطور الأسواق المالية الصينية.

يدخل تطور الأسواق المالية في بلد الموطن ضمن المحددات الحاسمة لمكانة العملة الدولية. ومن المنظور التاريخي اكتسبت كل عملة من العملات الدولية أهميتها في ظل ظروف فريدة مدفوعة بعوامل مختلفة، ولكن الحقيقة الثابتة، هي أن هذه العملية كانت تقتضي دائماً وجود أسواق مالية قوية.

لا تزال البنوك مسيطرة على النظام المالي في الصين، بينما تمارس الحكومة الرقابة المباشرة على معظم الجهاز المصرفي،

---

(7) د/ محمد إبراهيم السقا: هل يصبح اليوان عملة دولية؟ (3)، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6290 الصادر في 2010/12/13.

(8) سايمون رابينوفيتش: خطب ود الريمينيبي لاحتلال مواقع استثمارية أفضل، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 7330، الصادر في 2013/11/5.

(9) الطريق طويل أمام اليوان ليصبح عملة دولية،

[http://Arabic.news.cn/economy/2013-09/30/c\\_132764937.htm](http://Arabic.news.cn/economy/2013-09/30/c_132764937.htm)

وأسواق سندات الدين في الصين متأخرة كثيراً عن أسواق الاقتصادات صاحبة العملات الدولية؛ من حيث الحجم والسيولة. أما سوق سندات الدين الحكومية فإنها كبيرة إلى حد معقول بالقيم المطلقة، وإن كان حجم التداول محدوداً. ويرتفع حجم التداول نسبياً في سوق سندات الشركات في الصين، والتي لا تزال صغيرة، وتتكشف صورة مماثلة بتحليل نسب سندات الدين الدولية وفقاً لعملات إصدارها، فتسود عملات الاحتياطي القائمة، بينما الجزء المقوم باليوان من الدين الدولي لا يتجاوز 1% (10). تطورت أسواق الأسهم من المجالات التي أحرزت الصين فيها تقدماً ملموساً، حيث شهد كل من رأس المال السوقي، وحجم الأعمال طفرة ونمواً بلغ ستة أضعاف، بينما ارتفع حجم التداول بما يتجاوز عشرة أضعاف حجمها قبل عام 2005. ولكنها شديدة التقلب والتعرض للمخاوف (11).

تعتمد وتيرة تدويل عملة الصين على استخدامها في المعاملات المالية الدولية، ويمثل حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي مؤشراً جيداً على احتمال استخدام العملة كوسيط في المعاملات التي تنطوي على تجارة السلع والأصول المالية عبر الحدود. وتستفيد الصين من منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة كمركز مالي لتسوية معاملات الصرف الأجنبي، وتمثل هونغ كونغ ركيزة مفيدة تضع اليوان على مسار تنافسي إذا ما قورن بغيره من عملات الأسواق الصاعدة الأخرى من حيث الوصول إلى مكانة العملة الدولية.

باتت هونغ كونغ تحتل المرتبة الثالثة في تصنيف أهم المراكز المالية في العالم، خلف لندن ونيويورك، ضمن 75 موقعاً مالياً طبقاً لمؤشر جلوبال فايننشال سنترز، وطبقاً لهذا التقرير، فإن المراكز الأربعة الأولى – لندن، نيويورك، هونغ كونغ، وسنغافورة- تستحوذ

(10) إسوار براساد ولي إبيه: هل يسيطر اليوان؟ مرجع سابق، ص 27.

(11) Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye: The Renminbi's Role in the Global Monetary System, Op, Cit, P 48.

على نسبة كبيرة من التداولات المالية تفوق نسبة 71% من سوق الأسهم<sup>(12)</sup>. يشهد إصدار السندات المقومة باليوان في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ارتفاعاً متزايداً، فازداد بمقدار ثلاثة أضعاف في الفترة من 2007 إلى 2010 وبلغ مستوي عال يقرب من 10 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2011<sup>(13)</sup>.

رابعاً: مرونة سعر صرف اليوان الصيني.

إذا أرادت الصين تدويل عملتها وجعلها عملة احتياط دولية، وأداة تسوية للمعاملات التجارية الدولية، وتتنافس مع الدولار واليورو، فإن عليها أن تحول اليوان إلى عملة حرة قابلة للتحويل؛ بحيث يتم تحديد قيمتها من خلال قوى العرض والطلب على استخدام اليوان من قبل المتعاملين من دول العالم كافة، ومن ثم تتطلب بنكا مركزياً مستقلاً يضع سياساته النقدية أو أهدافه الاقتصادية بصورة مستقلة، ويمارس مهامه جميعها بعيداً عن أي تأثيرات للسياسات الحكومية للدولة، وذلك لضمان الاستقرار اللازم للعملة التي يصدرها<sup>(14)</sup>.

إن تحرير معدلات صرف اليوان سيعرض اليوان للارتفاع في القيمة نتيجة ضغوط الطلب في سوق الصرف الأجنبي لليوان، وهو الأمر الذي تحاول الصين تجنبه منذ فترة طويلة، من خلال عدم الاستجابة للمطالبات العالمية برفع قيمة اليوان، وذلك كي تضمن لصادراتها ميزة تنافسية إضافية ناجمة عن انخفاض قيمة اليوان عن المستويات الحقيقية له، الأمر الذي يجعل السلع الصينية رخيصة نسبياً مقارنة بتلك المنافسة لها.

وإذا ما تحقق ذلك – ارتفاع سعر صرف اليوان – فلا شك في أن الصين ستخسر جانباً من مزاياها التنافسية التي تتمتع بها حالياً بسبب

(12) هونغ كونغ ثالث المركز المالية العالمية: صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6188، الصادر في 2010/9/20.

(13) إسوار براساد ولي إبيه: هل يسيطر اليوان؟ مرجع سابق، ص 27.

(14) د. محمد إبراهيم السقا: هل يصبح اليوان الصيني عملة دولية؟ (2) مرجع سابق.

سياسة اليوان الرخيص، وهو ما يمثل بداية النهاية لسياسات الدعم المستتر للصادرات الصينية إلى دول العالم. إذ أنه وفقاً لرؤية البنك المركزي الصيني فإن أي ارتفاع لقيمة اليوان بأكثر من 20% سوف يفقد الصين الميزة التنافسية التصديرية مما يسبب أضراراً جسيمة بالاقتصاد الصيني، من خلال ارتفاع معدلات إفلاس المصانع والشركات الصينية وتسريح العمالة<sup>(15)</sup>.

وما تفعله الصين حالياً في ظل سعيها لتدويل اليوان، هو تحرير سعر صرف اليوان ولكن بشكل جزئي لعمليات تمويل تجارتها الخارجية باليوان، أي بالنسبة لعمليات ميزانه التجاري، بينما لا تقوم بتحرير اليوان بالنسبة لعمليات حساب رأس المال في ميزان مدفوعاتها. من ناحية أخرى فإن الصين تربط عملتها بالدولار، ومازال البنك المركزي الصيني لا يسمح بأن يتحرك سعر صرف اليوان بالنسبة للدولار إلا في حدود 0.50% بشكل يومي ارتفاعاً أو انخفاضاً<sup>(16)</sup>.

من ناحية أخرى فإن الصين مازالت تعتزم الإبقاء على مجموعة كبيرة من القيود على رؤوس الأموال لعزل اقتصادها، ولمنع العملة من أن تصبح قابلة تماماً للتمويل في الوقت الراهن؛ بسبب مخاوف من تقلب أسواق العملات، ومن أثر تدفقات رأس المال على النظام المالي الصيني، والذي لم يصل بعد لدرجة النضج لاستيعاب رؤوس الأموال الضخمة التي ستندفق على الصين في حال نجاحها في تدويل اليوان<sup>(17)</sup>. نخلص إلي أن الصين اتخذت خطوات إيجابية في سبيل تحويل اليوان إلي عملة دولية، ولكن هل هذه الخطوات كفيلة بجعل اليوان

---

Currency wars, Fumbling towards a truce

(15)

<http://www.economist.com/node/17252006>

(16) د. محمد إبراهيم السقا: هل يصبح اليوان الصيني عملة دولية؟ (3) مرجع سابق.  
(17) روبرت كوكسون، وجيف داير: الصين تسعى إلي تدويل الرنمبي لمنافسة الدولار في سوق التمويل، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6281، الصادر في 2010/12/22.

ينتهج مسارا ليقطع الطريق على الدولار الأمريكي ودوره كعملة الاحتياطي العالمي السائدة؟.

بشكل عام ترحب الصين بتدفقات رأس المال المباشر إليها، وكذلك بتسوية بعض المعاملات الخارجية باليوان، كما تسمح بحرية دخول العوائد الخارجية من جانب الشركات الصينية، وكذلك بتحويلات العمال الصينيين في الخارج. ويكتسب اليوان في الوقت الحالي أهمية متزايدة في التمويل والتجارة على الصعيد الدولي، ومن المؤكد أن أهميته ستزيد، غير أنه ليس من المرجح أن يحتل مكانة بارزة بين عملات الاحتياطي مالم تتوافر الحرية في تحويله وتعتمد الصين حساباً رأسمالياً مفتوحاً.

اتخذت حكومة الصين خطوات لتشجيع استخدام اليوان على المستوي الدولي، حتى برغم عدم استعدادها لفتح اقتصادها أمام تدفق رؤوس الأموال بحرية، وللسماع بمرونة سعر صرف عملتها. ويمكن استخدام عملة بلد ما على المستوي الدولي حتى وإن كان حسابها الرأسمالي غير مفتوح بصورة كاملة، وقد تستخدم عملة أحد البلدان بقدر بسيط أو ربما لا تستخدم مطلقاً على المستوي الدولي حتى في ظل عدم وجود قيود على التدفقات الرأسمالية، غير أن كلا من الاستخدام الدولي والحساب الرأسمالي المفتوح مطلبان ضروريان لكي تصبح العملة من عملات الاحتياطيات الدولية<sup>(18)</sup>.

كما أن تحرير التعامل باليوان الصيني من خلال اتفاقيات التسوية الثنائية أو متعددة الأطراف، ليس هو السبيل الأمثل لتحرير اليوان، ولا يعد خطوة على الطريق السليم لتدويل اليوان؛ ذلك أن مثل هذه الاتفاقيات تعد استمراراً للسيطرة الرقابية على معدل صرف اليوان وإبعاده عن قوي السوق<sup>(19)</sup>.

---

Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye: The Renminbi's Role in the Global (18) Monetary System, Op, Cit, P 4.

(19) د/ محمد إبراهيم السقا: هل يصبح اليوان الصيني عملة دولية؟ (3) مرجع سابق.

وفي ضوء حذر الصين الشديد بشأن تحرير نظامها المالي؛ ذهب البعض إلى أن عملية لعب اليوان دوراً عالمياً أكبر تحتاج إلى فترة تقاس بالعقود، وليس بالسنوات، ما يعني أنه سيمضي وقت طويل قبل أن يفكر مديرو الاحتياطيات في تحويل احتياطياتهم الكبيرة بالدولار إلى اليوان<sup>(20)</sup>.

على الجانب الآخر يتعرض اليوان لتحدي تفرضه سيطرة الدولار، فهناك فجوة بين الصين والولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بتوافر أصول آمنة وسائلة مثل السندات الحكومية، والأسواق المالية الأمريكية متفردة في العمق والاتساع والسيولة، حيث تواجه الصين تحدياً بشأن تطوير أسواقها المالية وتوفير مزيد من الأصول عالية الجودة المقومة باليوان.

وفي النهاية نستطيع القول أن العملة الصينية في طريقها لاكتساب أهمية عالمية أكبر، ولكن منافستها للدولار أمر غير مرجح في المستقبل القريب، أما تحويل اليوان إلى عملة احتياط عالمية مثل الدولار فسيستغرق ذلك وقتاً طويلاً. ويتطلب الأمر اتخاذ مجموعة أوسع من السياسات، لاسيما تلك المتعلقة بتطوير الأسواق المالية، ومرونة سعر الصرف، وتحرير الحساب الرأسمالي.

#### الفصل الخامس

#### الحاجة إلى نظام نقدي دولي جديد

لم يكن النظام النقدي العالمي أقل استقراراً، وعرضة للمخاطر مثلما هو عليه الحال اليوم؛ فقطباً النظام النقدي الدولي، اليورو والدولار يتعرضان لمخاطر جمه، الدولار يتعرض لضغوط هائلة نحو الهبوط، سواء كانت هذه الضغوط ناجمة عن تراجع القدرات التنافسية للاقتصاد الأمريكي على المستوى الدولي، أو تلك الناجمة عن السياسات النقدية والمالية الحالية لصانع السياسة الأمريكية. في الوقت الذي يواجه

---

(20) روبرت كوكسون، وجيف داير: الصين تسعى إلى تدويل الرنمبي، مرجع سابق.

اليورو أقليمي الاختبارات، والتي ربما إذا ما ساءت الأمور أن تؤدي به كعملة دولية.

الولايات المتحدة تمطر العالم بمئات المليارات من الدولارات، بينما تواجه دول أوروبا طوفاناً من الديون السيادية. في ظل هذه الأوضاع من الطبيعي أن تهتز ثقة المستثمرين والمتعاملين بهاتين العملتين على نحو واضح. ولما كان الوضع كذلك فمن المؤكد أن العالم في حاجة إلى نظام نقدي دولي بديل أكثر استقراراً وثباتاً وقدرة على الاستدامة بالشكل الذي يساعد الأسواق على الاستقرار والنمو، ويتجنب عيوب النظام النقدي الحالي.

أولاً: عيوب النظام النقدي الحالي.

يعيش عالم اليوم وضعاً اقتصادياً سيئاً، كونه أحادي القطب تقريباً بالنسبة لعملاته؛ حيث يقوم النظام النقدي الحالي من الناحية الواقعية على أساس الدولار، أي على أساس عملة وطنية تصدر من دولة لها سياساتها الوطنية. وسواء استمر الدولار في لعب دور العملة الدولية أو حل محله اليورو أو اليوان أو أي عملة محلية أخرى، فإن استخدام عملة محلية كأساس للمعاملات الدولية يحابي الدولة مُصدرة العملة، ومصالحها على حساب دول العالم.

ولقد رأينا في الفصل الأول من هذه الدراسة بعنوان اقتصاديات تدويل العملة، كيف تقوم الدولة صاحبة العملة الدولية بالاستثمار بعائد الإصدار النقدي، ويوفر لها ذلك الحصول على موارد العالم بلا مقابل حقيقي، بمجرد توفير أوراق نقدية للتعامل. والقيام كذلك بدور البنك المركزي الدولي الذي يُصدر العملة، ويحدد سعر صرفها ومقدار الفائدة عليها، ويضع وينفذ السياسات النقدية لعملة يتعامل بها العالم.

ورغم أن اتفاقية صندوق النقد الدولي تدعو إلى التأكيد على أهمية التوازن في العلاقات الدولية، فإن سياسات الصندوق لا تتضمن أية قيود أو إجراءات على دول الفائض، فهي تقتصر على فرض بعض القيود على دول العجز وحدها حين تحتاج إلى الاقتراض من الصندوق. ومن

هنا أصبحت الاختلالات في موازين المدفوعات هي السمة الغالبة بين الدول<sup>(1)</sup>.

وقد أثار استخدام عملة وطنية – الدولار – كأساس للمعاملات الدولية انتقادات كثيرة، أهمها أن هذا النظام يحايي الدولة المصدرة لهذه العملة، ويوفر لها المزايا المذكورة أعلاه على حساب باقي دول العالم. كما أن إصدار عملة وطنية للتعامل الدولي يأخذ في الاعتبار بالدرجة الأولى مصالح الاقتصاد الوطني الأمريكي، وليس بالضرورة مصالح العالم، فالسياسة النقدية الأمريكية هي بالدرجة الأولى سياسة أمريكية وطنية، لا تأخذ بالاعتبارات الدولية إلا بالقدر الذي يناسبها<sup>(2)</sup>.

ويري النقديون بقيادة فريدمان أن الأزمات المالية عادة ما يسبقها سوء إدارة نقدية، فالتقلب في عرض النقود هو المسئول عن الأزمة المالية العالمية، والبنك الاحتياطي الفيدرالي هو المسئول عن الأزمة المالية العالمية، بسوء إدارته للسياسة النقدية، وأصبح العالم كله يتحمل عبث السياسات الأمريكية في أسواق المال العالمية.

ما زال الاقتصاد العالمي يعاني من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، كما أن معدلات التعافي منها اختلفت في الدول الصناعية وأمريكا عنها في الاقتصادات الناشئة. ولقد أدت هذه الأزمة إلى تغيير العديد من المفاهيم الاقتصادية الراسخة مثل آليات السوق وفلسفة الاقتصاد الحر، علاوة على فاعلية السياسات الاقتصادية المالية والنقدية ودورها في تحفيز الاقتصاد<sup>(3)</sup>.

بدأت سلسلة من التدخلات من جانب البنوك المركزية في العالم؛ حيث قام البنك المركزي الياباني ببيع الين بهدف تخفيض معدل صرفه بالنسبة لباقي العملات الدولية؛ بعد أن ارتفع بصورة كبيرة وهو ما أثر في الصادرات اليابانية. كما قام البنك الفيدرالي الأمريكي بضخ مليارات

(1) د/ حازم الببلاوي: نظام النقد الدولي، الجانب المجهول من كينز، الأهرام، 12 أبريل 2009.

(2) د/ حازم الببلاوي: نظام النقد الدولي، الجانب المجهول من كينز، المرجع السابق.

(3) د / فؤاد أبوستيت: الاقتصاد العلمي وتقلبات أسعار الصرف، الأهرام الاقتصادي، العدد 2183 الصادر في 8 نوفمبر 2010.

من الدولارات إضافية في الاقتصاد بهدف زيادة المعروض من الدولار وبالتالي تنخفض قيمته. في الوقت الذي استمرت فيه الصين في الحفاظ على خفض قيمة عملتها(1).

ولما كانت هذه الدول صاحبة عملات الاحتياطيات الدولية، وتسعى لتخفيض قيمة عملتها لدعم قدرتها التنافسية أمام الاقتصادات الصناعية، دون اعتبار للآثار السلبية لهذا الإجراء على اقتصادات العالم، ذلك أن الاقتصاد العالمي يتأثر نتيجة انخفاض الدولار الأمريكي – بصفته عملة دولية- حيث أن معظم السلع مسعرة بالدولار مثل أسعار النفط والمعادن والذهب(2):

- يؤدي انخفاض الدولار إلى ارتفاع أسعار النفط، ومع ذلك فإنه عند احتساب معدلات التضخم، والتغير في أسعار الصرف العالمية - ومع انخفاض الدولار بشكل كبير أمام 7 عملات رئيسية في العالم - فإن أسعار النفط الحقيقية قد انخفضت(3).

- يؤدي تخفيض قيمة الدولار إلى تناقص القوة الشرائية لدي الدول المصدرة للنفط؛ ذلك أن الدخل الحقيقي للبلدان المصدرة للنفط ينخفض بالتالي. الأمر الذي يؤدي إلى تضائل الاستثمارات في توسيع القدرة الإنتاجية والصيانة(4). ولما كانت الدول المنتجة للنفط تتلقي عائداتها بالدولار إلا أنها تستخدم عملات مختلفة في استيراد السلع والخدمات من العديد من الدول، وأي تغيير في سعر صرف الدولار يؤثر على القدرة الشرائية لهذه الدول وبالتالي على دخلها الحقيقي.

- هناك عدد من الدول في العالم تربط عملاتها بالدولار؛ هذا الإجراء تعتمد عادة البنوك المركزية لتثبيت سعر صرف عملتها الوطنية،

---

The global economy, How to stop a currency war, (1)  
<http://www.economist.com/node/17251850>

Who's winning the currency wars? (2)  
<http://blogs.reuters.com/columns/2010/10/11/whos-winning-the-currency-wars>

(3) ممدوح الولي : آثار انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي ، مرجع سابق .  
A. F. Alhajji ; How does the weak Dollar Oil Prices? (4)  
[www.project-syndicate.org](http://www.project-syndicate.org)

ولكن أي هبوط حاد للدولار أو انخفاض كبير في قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى سيترتب عليه انحدار مماثل في سعر العملات المرتبطة بالدولار(1).

ثانياً: اقتراحات النظام النقدي الدولي الجديد.

تتزايد الدعوات في العالم لتقليل احتياطات البنوك المركزية من الدولار الأمريكي، واستخدام عملة احتياط جديدة؛ بصفة خاصة من قبل الصين وروسيا اللتين تحاولان أن تقتعا العالم بأنه يحتاج إلى عملة احتياط جديدة تحل محل الدولار الأمريكي.

اقترح رئيس البنك المركزي الصيني أن يتم تعميق دور صندوق النقد الدولي في إدارة الاحتياطات الدولية من خلال زيادة استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة(2)؛ وبحيث تكون هذه العملة الاحتياطية أكثر استقراراً. كذلك تشكك الرئيس الروسي ميديفيدف أكثر من مرة حول مستقبل الدولار كعملة احتياط دولية، ونادي بإنشاء عملة احتياط جديدة. والبدائل المقترحة التي يمكن أن تشكل أعمدة النظام النقدي العالمي الجديد متعددة:

(1) العودة إلى نظام الذهب.

تتزايد اليوم الأصوات التي تنادي بالعودة إلى نظام الذهب عبر دول العالم كافة، اعتقاداً منهم بأن العودة إلى نظام الذهب هي الحل لما يعانيه العالم من أزمات مالية واقتصادية، وهي السبيل الوحيد للحد من الضغوط التضخمية الناشئة عن الإفراط في إصدار النقود القانونية، والحد من نمو الديون السيادية، فضلاً عن ضمان الاستقرار الاقتصادي. آخر هذه المطالبات أطلقها روبرت زوليك رئيس البنك الدولي، الذي اقترح أن يتم ربط الاقتصاد العالمي بالذهب كمنبت للمساعدة على

(1) A. F. Alhajji ; How does the weak Dollar Oil Prices?Op, Cit.

(2) د/ محمد إبراهيم السقا: الضغوط تتزايد على الدولار كعملة احتياط عالمية،

[www.aleqt.com/2009/07/11/article\\_250745](http://www.aleqt.com/2009/07/11/article_250745)

استقرار العملات، وتخفيض التوقعات التضخمية في الأسواق المالية العالمية<sup>(1)</sup>.

استخدام الذهب في تسوية المدفوعات الدولية (سواء في إطار قاعدة الذهب، أو نظام الصرف بالذهب) وهو أمر تم تطبيقه بالفعل، وتخل عنه العالم بشكل نهائي عام 1971 حينما تم إلغاء تحويل الدولار إلي ذهب. والعودة إلى استخدام الذهب يعني في النهاية أن التوسع في حجم السيولة استجابة لاحتياجات المعاملات الدولية سيصبح مقيداً بحجم ما يمكن اكتشافه واستخراجه من الذهب<sup>(2)</sup>.

(2) إنشاء عملة دولية.

الحل الثاني هو إحياء الفكرة القديمة التي طالب بها بعض الاقتصاديين بخلق عملة دولية تخصص فقط لتسوية المعاملات على الصعيد الدولي، وقد نادي الاقتصادي الإنجليزي جون ماينركينز في الثلاثينيات من القرن الماضي بتشكيل نظام نقدي عالمي؛ بحيث لا تكون النقود الدولية مجرد عملة وطنية تتداول دولياً، بل تقوم مؤسسة دولية بإصدار عملة دولية في شكل انتمان تقدمه هذه المؤسسة للدول المحتاجة عن طريق عملة جديدة. فالمؤسسة الدولية المقترحة لا تفرض نقوداً وطنية لإحدى الدول، وإنما تصدر انتماناً عليها، ويقبل هذا الانتمان في التعامل من مختلف الدول.

وهكذا تتحول هذه المؤسسة النقدية الدولية إلى نوع من البنك المركزي العالمي، الذي يصدر نقوداً دولية باعتبارها انتماناً على الاقتصاد العالمي، وتقبل من جميع الدول. وبطبيعة الحال فإن إدارة هذه المؤسسة، تكون على مستوى جماعي، وخاصة فيما يتعلق بإصدار العملة، ويراعي في إصدارها احتياجات الاقتصاد العالمي<sup>(3)</sup>.

(1) د/ محمد إبراهيم السقا: هل يعود العالم إلى نظام الذهب؟ (1)، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6248، الصادر في 2010/11/19.

(2) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011: مرجع سابق، ص 327.

(3) د/ حازم البيلاوي: نظام النقد الدولي، الجانب المجهول من كينز، مرجع سابق.

وإن كانت هذه الوسيلة تثير المخاوف وقت أن اقترحها كينز وتم استبعادها في بداية الأربعينيات من القرن الماضي، إلا أنه وبعد إنشاء البنك المركزي الأوروبي، وقيامه بدور السياسة النقدية لدول الاتحاد الأوروبي، أصبحت الفكرة أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، ومن ثم يمكن إنشاء بنك مركزي دولي على غرار البنك المركزي الأوروبي.

### (3) حقوق السحب الخاصة.

حقوق السحب الخاصة تعد بمثابة العملة الرسمية التي يصدرها صندوق النقد الدولي، أصدر صندوق النقد الدولي وحدات حقوق السحب الخاصة لأول مرة عام 1969، على شكل عملة حسابية، أي في صورة قيود حسابية تضاف إلى احتياطات الدول الأعضاء في الصندوق لتستخدم كأحد عناصر السيولة الدولية، ويتم توزيعها على الدول الأعضاء وفقاً لنسبة حصة كل عضو في رأسمال الصندوق، لمواجهة الطلب المتزايد على السيولة الدولية.

يتم تحديد قيمة حقوق السحب من خلال سلة عملات يختارها صندوق النقد الدولي وبناء على أوزان تلك العملات في سلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة، يتم تحديد معدل الصرف لها بالنسبة إلى باقي عملات العالم. وتتكون هذه السلة حالياً من أربع عملات هي الدولار الأمريكي، واليورو الأوروبي، والين الياباني، والجنيه الإسترليني<sup>(1)</sup>.

ولكن مازال دور حقوق السحب الخاصة محدوداً في المعاملات الدولية، ولم تحقق نجاحاً على المستوي الدولي كعملة احتياط، رغم ما قرره مجموعة العشرين بزيادة حقوق السحب الخاصة بمبلغ 250 مليار دولار في صور وحدات حقوق سحب خاصة، وذلك لمساعدة دول العالم في توفير سيولة احتياطية إضافية. إلا أن استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة دولية يواجه العديد من المشاكل، تتمثل أهمها فيما يلي:

- يقتصر التعامل بحقوق السحب الخاصة على البنوك المركزية في دول العالم؛ ومن ثم فإن الأشخاص والشركات لا يتعاملون بهذه العملة ولا يرونها لأنها ليس لها وجود مادي كالدولار<sup>(2)</sup>.
- إن احتياطات صندوق النقد الدولي حالياً لا تمكنه من أن يضطلع بدور المصدر لعملة العالم.

(1) د/ محمد إبراهيم السقا: الضغوط تتزايد على الدولار كعملة احتياط عالمية،

[www.aleqt.com/2009/07/11/article\\_250745](http://www.aleqt.com/2009/07/11/article_250745)

(2) د/ محمد إبراهيم السقا: هل تصبح الصين عملة دولية؟، مرجع سابق.

- لا تصلح حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط دولية، ذلك أنه لا يستطيع البنك المركزي استخدامها للتدخل في سوق النقد الأجنبي للدفاع عن عملته المحلية، لأنها غير قابلة للاستخدام من قبل الأطراف غير الرسمية.
- تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قوة تصويت جوهرية داخل صندوق النقد الدولي، ومن ثم ستعترض قيام الصندوق بدور البنك المركزي الدولي، بالقيام بفرض سياسات الاستقرار الاقتصادي على المستوي الدولي، وتغيير نسب مساهمة دول العالم في رأس المال، وتأثير ذلك على الدولار، حيث يري الأمريكيان أن استخدام العالم الدولار الأمريكي كعملة دولية تعد نعمة كبيرة للاقتصاد الأمريكي، وعندما يتغير هذا الأمر فإن كلمة كارثة لن تكون كافية لوصف ما سيحدث للاقتصاد الأمريكي<sup>(1)</sup>.

#### الخاتمة وأهم التوصيات

- تناولنا خلال هذه الورقة البحثية الصراع القائم بين اليوان الصيني والدولار الأمريكي من أجل الهيمنة النقدية على العالم، وتخوف العالم من انهيار الدولار في ظل أزمة الديون الحالية التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي. كذلك قيام الصين باتخاذ إجراءات إيجابية من شأنها تحول اليوان من عملة محلية إلى عملة دولية، تسوي بها المعاملات الدولية، وتحفظ بها البنوك المركزية كاحتياطي نقدي.
- ومن ثم تناولنا الأهمية الاقتصادية لتدويل العملة، ومقومات الاقتصاد المعني الراغب في تدول عملته، وأهم عيوب النظام النقدي الحالي، والخطوات الإيجابية التي اتخذتها الصين لتدويل اليوان، وأخيرا الحاجة إلى نظام نقدي جديد، ومن ثم توصلنا إلى عدة نتائج تتمثل في الآتي:
- يعيش عالم اليوم وضعا اقتصاديا سيئا، كونه أحادي القطب تقريبا بالنسبة لعملاته؛ حيث يقوم النظام النقدي الحالي من الناحية الواقعية على أساس الدولار، أي على أساس عملة وطنية تصدر من دولة لها سياساتها الوطنية. وهو ما يمكن أن نطلق عليه الهيمنة النقدية على العالم؛ حيث أصبح الدولار عملة احتياط دولية، وعملة الاستثمارات والتوظيف المالي.
  - ظهور اليوان الصيني كمنافس قوي في طريقه لاكتساب أهمية عالمية، يستند إلى اقتصاد قوي، مع قيام حكومة الصين باتخاذ خطوات جادة لتشجيع استخدام اليوان على المستوي الدولي. يكتسب اليوان في الوقت الحالي أهمية متزايدة في التمويل والتجارة على الصعيد الدولي، ومن المؤكد أن أهميته ستزيد، غير أنه ليس من المرجح أن يحتل مكانة بارزة بين عملات الاحتياطي مالم تتوافر الحرية في تحويله وتعتمد الصين حسابا رأسماليا مفتوحا.

Michael Snyder; 9 Signs That China Is Making  
A Move Against The U.S. Dollar, Op, Cit.

(1)

- ليس هناك مشكلة في أن تتحول عملة وطنية إلى عملة دولية، إذا ما كانت تتمتع بالاستقرار النسبي، وإذا كانت السياسات النقدية والمالية للدولة مصدرة العملة تتسم بالحصافة المطلوبة، بحيث ينمو عرض العملة بمعدلات تتوافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لهذه الدولة، ونمو الطلب على العملة في الخارج، وبحيث لا تؤدي السياسات المالية إلى نمو الدين العام بمعدلات تتجاوز قدرة الدولة الأم على خدمة دينها بسهولة، وأن تحتفظ هذه الدولة بميزان مدفوعات متوازن نسبياً، أو بعجز مقبول.

ولما كان النظام النقدي الحالي، نظام تهيمن عليه دولة واحدة، ومن ثم يحابي هذه الدولة ويخدم مصالحها على حساب باقي دول العالم، بل ويتيح لها الحصول على مقدرات وثروات العالم بدون مقابل فعلي، لذلك نوصي ببعض التوصيات أهمها:

أولاً: إحياء الفكرة القديمة التي طالب بها بعض الاقتصاديين بخلق عملة دولية تخصص فقط لتسوية المعاملات على الصعيد الدولي. يتم طباعتها بمعرفة مؤسسة دولية تدار بمعرفة إدارة دولية مشتركة.

ثانياً: عودة نظام الذهب كمقياس لقيمة العملات الدولية، تجنباً لتلاعب البنوك المركزية بعملات دولية تتحكم بها في اقتصاد العالم.

ثالثاً: حقوق السحب الخاصة خطوة على الطريق للقيام بدور العملة الدولية، إلا أنه يلزم الضغط على صندوق النقد الدولي لتحويلها من عملة حسابية إلى عملة دولية فعلية.

رابعاً: تنويع الاحتياطات النقدية الدولية بدلاً من الاعتماد بشكل كبير على عملة واحدة، مع فك الارتباط بين العملات التي تربط قيمتها بالدولار.

خامساً: تسعير السلع الاستراتيجية على مستوى العالم – البترول، والمعادن، والذهب – بسلة عملات بدلاً من الاعتماد كلياً على الدولار.

وأخيراً: يجب علينا كعرب الابتعاد عن الهيمنة والتبعية، فمنذ فجر التاريخ والدول العربية والشرق الأوسط تابعين للإمبراطورية الرومانية، بعدها تحولنا للإمبراطورية الإنجليزية، وحالياً تابعين اقتصادياً وفكرياً للولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي يلزم الاستقلال عن هيمنة الدولار، وخلق عملة عربية موحدة يتم بها تسعير النفط والغاز والمعادن، ورسوم المرور بقتاة السويس، وغيرها من السلع والخدمات، أو على الأقل إن لم نستطع الاتفاق حول هذه العملة، تسعير هذه السلع والخدمات بسلة عملات دولية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تم بحمد الله وتوفيقه

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- د/ أحمد بديع بليح: النقود والبنوك، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1997.
- د/ أحمد جمال الدين موسى: النقود والبنوك، مكتبة الجلاء المنصورة، 1997.
- إسوار براساد ولى إبيه: هل يسيطر اليوان؟ التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2012.
- اشرف محمد السيد: الإصلاح الاقتصادي وأثره على سوق المال، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 214، ديسمبر 2005.
- د/ السيد أحمد عبد الخالق: النظرية النقدية، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، 2003.
- د/ السيد أحمد عبد الخالق: الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1997.
- د/ السيد عبد المولي: فائض الأموال العربية وإمكانية استثماره في المنطقة العربية، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، العددان الأول والثاني، السنة الخامسة والأربعون، مارس ويونيو 1975.
- أولريش شيفر: انهيار الرأسمالية، ترجمة عدنان عباس علي، كتاب عالم المعرفة، عدد 371 يناير 2010.
- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2011: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2011.
- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية 2013: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2013،
- د/ حازم الببلاوي: القوة الناعمة للنظام النقدي الدولي، [www.hazembeblawi.com](http://www.hazembeblawi.com)
- د/ حازم الببلاوي: الورطة مع الدولار، 2009/4/24 [www.hazembeblawi.com](http://www.hazembeblawi.com)
- د/ رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون دار نشر، 2003.
- د/ عبد الفضيل محمد أحمد: وقف التداول في البورصة، دراسة بمناسبة الأزمة المالية العالمية 2008، بحث منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية حقوق المنصورة، العدد 46 أكتوبر 2009.
- عمرو عبد العاطي: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، <http://www.siyassa.org.eg>
- د/ مجدي محمود شهاب: الاقتصاد السياسي، التحليل الوحدوي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012
- ثانياً: المراجع الأجنبية:

- A. F. Alhajji ;  
How does the weak Dollar Oil Prices?  
[www.project-syndicate.org](http://www.project-syndicate.org)
- Currency wars, Fumbling towards a truce,  
<http://www.economist.com/node/17252006>
- Definition of 'Currency Internationalization'  
[http://www.investopedia.com/terms/c/currency\\_internationalization.as](http://www.investopedia.com/terms/c/currency_internationalization.as)
- Eswar Prasad and Lei (Sandy) Ye:  
The Renminbi's Role in the Global Monetary System,  
Global Economy and Development at BROOKINGS,  
February 2012.
- Michael Snyder, on November 7th, 2013  
<http://theeconomiccollapseblog.com/archives/how-china-can-cause-the-death-of-the-dollar-and-the-entire-u-s-financial-system>
- Michael Snyder; 9 Signs That China Is Making  
A Move Against The U.S. Dollar on October 17th, 2013  
<http://theeconomiccollapseblog.com/archives/9-signs-that-china-is-making-a-move-against-the-u-s-dollar>
- Monetary policy, Everyone expects inflation,  
[http://www.economist.com/blogs/freeexchange/2010/11/monetary\\_policy\\_3](http://www.economist.com/blogs/freeexchange/2010/11/monetary_policy_3)
- The global economy, How to stop a currency war,  
<http://www.economist.com/node/17251850>
- Who's winning the currency wars?  
<http://blogs.reuters.com/columns/2010/10/11/whos-winning-the-currency-wars>